

# خطوات عملية لحساب زكاة الشركات

بقلم  
أ. د. عبد الحميد محمود البعلي

بسم الله الرحمن الرحيم

## خطوات حساب زكاة الشركة:

$$(1) \text{ استخراج الوعاء الزكوي} =$$

الموجودات الزكوية - المطلوبات الزكوية الحالة واجبة الحسم.

$$(2) \text{ استخراج مقدار الزكاة الواجبة في الوعاء الزكوي} =$$

$$\text{الوعاء الزكوي} \times 2.577\%$$

$$(3) \text{ استخراج مبلغ الزكاة الواجبة على كل سهم} =$$

مقدار الزكاة الواجبة في الوعاء الزكوي ÷ عدد الأسهم في الشركة

$$= \text{مقدار ما يخص السهم من الزكاة .}$$

$$(4) \text{ استخراج مقدار الزكاة الواجبة على كل مساهم} =$$

مقدار ما يخص السهم من الزكاة X عدد الأسهم التي يملكها المساهم.

= يتم الاستئناس في احتساب الزكاة بدليل الإرشادات لاحتساب زكاة الشركات

الصادر عن بيت الزكاة في دولة الكويت باعتباره هيئة حكومية مستقلة متخصصة.

= تمت زيادة نسبة الزكاة من 2.577% إلى 2.577% مراعاة للفارق في عدد الأيام

بين السنة القمرية والسنة الشمسية حيث إن القوائم المالية للشركة أعدت على أساس

السنة الشمسية.

= يتم استخراج صافي الوعاء الزكوي من الميزانية العمومية المجمعة للشركة كما في

آخر ميزانية.

= يتم اعتماد طريقة " صافي الموجودات " والتي تقوم على احتساب الوعاء الزكوي

للشركة وهو عبارة عن ناتج { " الموجودات الزكوية - المطلوبات الزكوية " }، وليس

الاقتصار على الموجودات والمطلوبات المتداولة، وهذه الطريقة في احتساب الوعاء

الزكوي للشركة تتطلب معرفة تامة بالبند التي تحسب أو تستبعد من الوعاء الزكوي

وذلك بحسب بنود التقارير المالية السنوية للشركة في نهاية السنة المالية.

= الأشخاص الذين يقومون بشراء أسهم الشركات أحد صنفين أو أحد فريقين:

الحالة الأولى: يتم شراء أو امتلاك السهم بنية الاحتفاظ به والاستفادة من ربحه وهنا

تتبع المعادلة التالية:

مقدار ما يخص السهم من الزكاة أي مبلغ الزكاة الواجبة على كل سهم بحسب طريقة صافي الموجودات الزكوية السابقة X عدد الأسهم التي يملكها المساهم = مقدار الزكاة الواجب عليه دفعها لمستحقيها حسب المصارف الشرعية.

الحالة الثانية: يتم شراء أو امتلاك السهم بنية بيعه والمتاجرة به ( وهو ما يسمى بالمضاربة البيعية وهي عبارة عن عملية شراء وبيع الأسهم لتحقيق أرباح بحسب حركة السوق ) وهنا تتبّع المعادلة التالية:

$$\text{قيمة السهم في السوق يوم وجوب الزكاة نهاية الحول } X \text{ } 5\% \text{ } X \\ 577\%$$

عدد الأسهم المملوكة للمزكي = مقدار الزكاة الواجب عليه دفعها لمستحقيها حسب المصارف الشرعية.

= إخراج الزكاة حسب السنة الهجرية =

سعر الإقبال للسهم في يوم وجوب الزكاة نهاية الحول X عدد الأسهم X 5% = مقدار الزكاة الواجب شرعاً.

= إخراج الزكاة حسب السنة الميلادية =

سعر الإقبال للسهم في يوم وجوب الزكاة نهاية الحول X عدد الأسهم X 577% = مقدار الزكاة الواجب شرعاً.

= لماذا قيمة السهم في السوق وليس القيمة الدفترية:

لأننا إذا قلنا يُقومها بالقيمة الدفترية: ( صافي قيمة الموجودات - الالتزامات ÷ عدد الأسهم ) فهناك احتمالان:

الأول: أن تكون الأسعار قد هبطت عن ذلك السعر ( القيمة الدفترية ) ومن ثم يغرّم (التاجر) أو المزكي، حيث يتم حساب الزكاة على أساس السعر المرتفع وهو (القيمة الدفترية).

الثاني: أن تكون الأسعار قد ارتفعت عن القيمة الدفترية ومن ثم يتم حساب الزكاة وإخراجها من القيمة الدفترية ( رأس المال ) دون الربح فيغرّم المستحقون للزكاة وتقع أيضاً المخالفة الشرعية:

إذ أن زكاة عروض التجارة يجب شرعاً أن تكون شاملة للربح أيضاً لحديث الرسول صلى الله عليه وسلم الذي رواه أبو داود بإسناده عن سمرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرنا أن نخرج الزكاة مما نعدّه للبيع ".

= لماذا تعتبر القيمة السوقية للسهم في حساب الزكاة:  
أم

القيمة السوقية للسهم | القيمة الدفترية

1- إن القيمة الدفترية أصلها قيمة سوقية فما يطرأ على السوق انتهاء يطرأ عليه أيضاً ابتداءً.

2- الأصل في السوق الشفافية وهو ما يجب أن تبنى عليه الأحكام الشرعية ولا تبنى على المخالفات الحادثة، وهذه مسئولية الأجهزة الرسمية للسوق بالدرجة الأولى في الرقابة على الأسواق وسلامة شرعيتها.

3- إن القيمة السوقية هي الأقرب لتحقيق العدل في الحساب بين مصلحة المزمكي ومصلحة المستحق للزكاة فلا وكس ولا شطط في الزكاة عندما تحسب مرة على أساس السعر المرتفع وأخرى على أساس السعر المنخفض فيتأثر معيار العدل في حسابها بين مصلحة المزمكي ومصلحة المستحق للزكاة.

ونقترح أساساً آخر لحساب قيمة السهم هو:

القيمة الدفترية للسهم ( وهي مؤكدة ) + نسبة تضخم محلية ( وهي مؤكدة أيضاً في الأغلب ) = قيمة مؤكدة أو شبه مؤكدة لقيمة السهم وقت وجوب الزكاة.

والله تعالى أعلى وأعلم.